



نبتت نابتة بغير هدى ولا بصيرة، لا ترقب في مؤمن إلا ولا ذمة، فزادته على قهره، واستباحة دمه، وسلب حريته، وطغيان عشيرته، وبغي عدوه، أن نزعـت منه دينه الذي يؤمن به، فرشقتـه بنـيـالـ الكـفـرـ منـ كلـ حـدـبـ وـصـوبـ، لـتـقـضـيـ بـذـلـكـ عـلـىـ نـسـمـاتـ رـوـحـهـ الـتـيـ بـقـيـتـ لـهـ فـيـ هـذـهـ الـحـيـاـةـ، فـيـ اـتـصـالـهـ بـرـبـهـ وـمـوـلـاهـ.

فـقـتـلتـ لـأـجـلـ ذـلـكـ: الـمـرـأـةـ زـوـجـهـاـ، وـقـتـلـ الرـجـلـ خـالـهـ، وـبـرـىـءـ الـابـنـ مـنـ أـبـيهـ، وـتـطـوـرـ الـأـمـرـ إـلـىـ تـفـجـيرـ بـيـوـتـ اللـهـ الـتـيـ أـمـرـ بـعـمـارـتـهـ.

وـإـنـ كـانـ مـنـ الـظـهـورـ بـمـكـانـ أـنـ أـشـبـاهـ هـؤـلـاءـ إـنـمـاـ هـمـ أـدـوـاتـ تـسـتـخـدـمـ مـنـ جـهـاتـ لـاـ تـرـيدـ بـأـمـتـنـاـ خـيـراـ، وـإـنـمـاـ هـوـ يـشـبـهـ التـدـمـيرـ الذـاـتـيـ لـنـسـيـجـ الـمـجـتمـعـ، لـكـنـ مـهـمـاـ كـانـ مـصـدـرـ الشـرـ، فـإـنـهـ يـجـبـ قـطـعـ دـاـبـرـهـ، وـقـطـعـ الـطـرـيقـ دـوـنـهـ، فـلـاـ يـكـوـنـ لـهـ حـيـلـةـ وـلـاـ مـدـخـلـاـ عـلـىـ أـهـلـ إـسـلـامـ.

يـقـولـونـ: إـنـهـ كـافـرـ بـالـلـازـمـ وـالـمـآلـ وـالـتـركـيـبـ[1]ـ! فـأـقـوـالـهـ تـؤـولـ إـلـىـ الـكـفـرـ! وـأـفـعـالـهـ تـقـضـيـ الـرـدـةـ! وـمـهـنـتـهـ يـلـزـمـ مـنـهـ أـنـهـ كـافـرـ بـالـلـهـ العـظـيمـ!

{كَبُرُتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا (5)} [الكهف: 5, 6]، ولم يلقوا بالا بشهادة التوحيد، ولا بصلاته وصيامه،

أو بإيمانه وتقواه، وربما علمه، ودعوه، وهجرته، وجهاده في سبيل الله.

وأعرضوا صفحًا عن حديث أسماء رضي الله عنه المروي: (يا أسماء، أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله؟ قال أسماء: كان متعونا، قال: فما زال يكررها، حتى تمنيت أنني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم)[2]، وحديث أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، يقتلون أهل الإسلام ويذعنون أهل الأوثان، لئن أنا أدركتم لقتلهم قتل عاد)[3].

وكان هذه النصوص لم تطرق أسماعهم!! أو أنها حيل بينها وبينهم!! أاصابتهم سكرة!! أم أنهم في غيهم يعمهون!! ولم يزل العلماء قدّيماً وحديثاً يحذرون من هذا المزلق الحاد، ممتنين بذلك نصوص الشارع بمحاسبة تكفير أهل القبلة، لعظم خطره، فهو أمر جلل، لاسيما التكثير بالمال فإن عليه مدار أكثر التكثير كما يقول ابن الوزير اليماني[4].

وهي طريقة تربو على طريقة أهل الأهواء، الذين كانت جادتهم تكثير خصومهم بلازم الأقوال، وهذا هو فرق ما بينهم وبين أهل السنة، فأهل الأهواء يكفرون خصومهم بلازم باطلة، في حين أن أهل السنة لا يكفرون غيرهم بلازم حق لا مفر منها، لعلهم بأنهم لا يعتقدون بذلك اللزوم، ولا بنتيجته، فهم على بدعتهم من الكفر فروا كما روی عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الخارج.

ولم يكفر علي بن أبي طالب رضي الله عنه الخارج على ضلالهم، علماً أن النصوص قد تواترت بمرورهم[5]، وإن كانوا هم يكفرون، ولم يعتبروا في ذلك صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم، ولا مقامه المعروف في الإسلام.

وما نحن فيه من التكثير باللازم والمال: مركب خطير للغلو، فمن تكثير الأفراد، إلى الجماعات، وسينتهي الأمر إلى تكثير المجتمعات باستلزمات وملابسات وتركيبات، ولن يسلم منها أحد، وكل طائفة تبدأ بتکثير أختها، فيوشك أن لا يبقى أحد على الملة، فأي تفكك في المجتمع فوق هذا؟ وهو ينخر في أصوله المحكمة، ويدبّب قواعده الصلبة، ويقطع أواصر الصلة والحياة.

وفوق هذا، حين يكون التكثير مصاحباً للحصرية المطلقة للإيمان، فيبعد جيل: لا إله إلا الله، والاستسلام للوحى، والإذعان له، وكان ينزل بين الفينة والأخرى عتاب للنبي صلى الله عليه وسلم، أو تخطئة لبعض أصحابه.

جاء من يقول: لا أحد إلا أنا، ولا دولة للإسلام إلا دولتنا، ولا منهج إلا منهجنا، ولا هجرة إلا إلينا، ولا جهاد إلا جهادنا، ولا عالم إلا عالمنا، ولا رأي إلا رأينا، فأي فرق، بين هذه المقالة السوء وبين مقالة فرعون: {قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيْكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ} [غافر: 29]، إنه الطغيان وحب الرئاسة، ولا فرق!

ولإمام ابن دقيق العيد في هذا الموضوع نصيحة، حقها أن تكتب بماء الذهب الخالص، فقد حدث: على الرجوع فيه إلى ما ثبت في النفس عن التأمل في مصادر الشريعة ومواردها[6]).

قليل من التفكير بين الشخص ونفسه، وقليل من التفكير في نصوص الوحي، وقليل من التفكير في أحوال المسلمين، وقليل من العلم، ينجيني وإياك من الفتنة في الدنيا وعذاب في الآخرة تلظى.

لازم المذهب:

قد استقر قول الأئمة المحققين: أن لازم المذهب ليس بمذهب، قوله واحد لا يختلفون فيه، وما يذكر من التفصيل والفرع، فهو خارج سياق المسألة الأم.

وقد نصوا كلهم: أن القائل قد لا يدرى بلوازم أقواله، ولو عرف لانتفى منها، وغاية ما فيه أنه تناقض، والتناقض جائز من البشر.

وصحة ما يلزم من قوله لا يقتضي صحة إضافة ذلك اللازم إلى قوله، ففرق بين صحة اللازم، وبين إضافة هذا اللازم إليه، واعتباره مذهبًا له.

وعلى فرض صحة هذا القول الذي لا يدرى من هو قائله! أن لازم المذهب مذهب، فإن ذلك لا يقتضي الحكم عليه بالكفر، لأن التكfir مقام صعب احترس له الشارع واحتاط، فلا يثبت إلا بقيام الحجة عليه باعتقاده، فإذا ثبت المقتضي، وانتفى المانع من العذر ونحوه، فحينئذٍ، ولكن أين هذا التقرير من هؤلاء المكفرین باللازم! وبالمال! وبتركيب المكعبات حتى يصل إلى أنه كافر بطريقة هندسية عجيبة! فاتت فيثاغورس! ويَا لحسْرَتِه!

وهذا كله إذا ثبت كونه لازماً، والغالب أنه لا يكون لازماً، ولا مالاً، ولا مركباً، وإنما خبل وخيبة! ولذا فمن صفات هذا القول أنه جهل، كما سيأتي في كلام العلماء، وسترى في وصفه كل غثيث!

وأما تفريق المالكية بين اللازم وبين[7] وغير اللازم وبين: فلا يخالف قول المحققين من أن لازم المذهب ليس باللازم، فما يذكره المالكية من أمثلة اللازم وبين يكشف أن المراد الفعل المقتضي للكفر ضرورة مثل إلقاء المصحف في قذر أو التلطيخ به.[8].

ومن أمثلته: لزوم الشجاعة للأسد، والفردية للثلاثة، فإن لزوم هذين لملزميهما لا يفتقر إلى دليل[9].

ولذا تجد كثيراً من المالكية: يهملون استثناء اللازم وبين، لاتضاحه، ويتابعون الجمهور في أن لازم المذهب ليس بمذهب.

ومن هذا الباب: قول أبي الحسين البصري المعتزلي: مذهب الإنسان هو اعتقاده، فمتى ظننا اعتقاد الإنسان، أو عرفناه ضرورة، أو بدليل مجمل، أو مفصل قلنا إنه مذهب.

فقد بين أبو الحسين كيفية معرفة مذهب الإنسان، وأنه لا بد من دليل عليه أو معرفته ضرورة، ولذا نص على أن قول المجتهد إذا كان يشبه مسألة أخرى، فإن حكم المسألة الأخرى لا يضاف إليه لأنه يتحمل أنه لم يخطر على باله[10].

وبذلك يتبيّن: أن أبي الحسين إنما يريد المعرفة الضرورية، بما يشبه الدليل عند الظاهريه الذي يقتضيه الدليل يقيناً، فإذا كان للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن لأنثى نصف حظ الذكر، وإذا كانت هذه الكعكة بيني وبينك، ولك ثلثاً، فإنه يقيناً أن لي الثلثين منها.

وهذا كله في إضافة الأقوال، ومع ذلك تشدد العلماء في إضافة اللوازم، ومنهم من أضافه إذا كان بينا ينقدح في الذهن ضرورة، كما في الأمثلة.

فكيف بمن ارتقى مرتقى صعباً، فكفر بمجرد اللازم الذي ينتفي منه صاحبه! ويقول أنا من هذا اللازم بريء؟!

وإذا كان جماعة من المحققين من أهل العلم لم يكفروا من كان قوله في المقالات الخفية، مع كونها تتضمن كفراً، فكيف يصح تكفيه بما يقول إليه قوله؟! أو تركب منه! فإنه أبعد وأبعد.

وقد بلغوا في التكfir بالتركيب مبلغاً عظيماً! حتى اختلفوا في كفر رجال الإطفاء على قولين! أحدهما الكفر! لأنه جهاز حكومي! والحكومة موالية لأمريكا! وأمريكا كافرة! مسكين أنت يا رجل المطافي! طفئ النار والحرق! وخرطوم المياه

هذا هو سبب خطورة التكفير باللازم والمآل والتركيب، فإن الشر فيه مستطير! فهذا البحث الصغير لكونه ضد حضرته! وحيث إنه هو الممثل الحصري للإسلام، والمستبد ببوابة الدخول إليه، والخروج منه، فإنه يحيل هذه الحروف إلى موالة الكفار! وذهبتُ وأوراقي في خبر كان!

وأنت أيها القارئ، فلست في مأمن! فإذا قرأت! فيجب عليك الإنكار! وإلا فإن سكتك علامه الرضا بالكفر! ويَا بختك! أهلا وسهلا بك في عالم التكفير بالمآل!

هؤلاء بين شبيبة صغار لم يعالجو العلم، ولم تنقاد ألسنتهم بالعربية، ولم ترتاض أذهناتهم على العلم، وإنما من فورهم: يمتطون فوهات مدافعي التكفير بالمآل!

ولهؤلاء سلف! فقد حكى المقبلي قصتين:

الأولى: وضع بعض الناس قريبا من بعض متفقهتهم نعله، فقال: كفرت! لأنك أهنت العلماء! وهو إهانة الشريعة! ثم للرسول! ثم للمرسل!

والثانية: فعل بعضهم شيئاً من منكرات الدولة، فقال المظلوم: هذا ظلم، وحاشا السلطان من الأمر والرضا به، فقال: أنا خادم للدولة المنتمية إلى السلطان، فقد نسبت الظلم إلى السلطان! فأهنت ما عظمت الشريعة من أمر السلطان! فكفرت!! وأخذوه! وجاءوا به إلى القاضي، وحكم عليه بالردة! ثم جدد إسلامه! وفعل ما يتربّ على ذلك.

قال المقبلي (1108): هاتان الحكايتان في مكة في عصرنا مجرد مثال [11].

ينظر في تحرير مبحث لازم المذهب: كتاب نظرية الإلزام ص 51-60.

إجماع العلماء على عدم الكفر بالمآل:

نقل ابن رشد الجد (520): الإجماع على عدم الكفر بالمآل، الذي لا يكون إلا بالتركيب:

قال رحمة الله: (من أهل الأهواء ما هو اعتقادهم كفر فلا يختلف في تكفيرونهم، ومنه ما هو خفيف لا يؤدي بمعتقديه إلى الكفر إلا بالتركيب، وهو أن يلزم على قوله ما هو أغلظ منه وعلى ذلك الأغلظ ما هو أغلظ حتى يقول به ذلك الأغلظ إلى الكفر، وهذا لا يكفر به بإجماع)[12].

وهوؤلاء أهل الأهواء والبدع وإن كان في بعض أقوالهم الكفر، إلا أنهم لم يقصدوا بما قالوه اختيار الكفر، ولم يزالوا ينتفون منه، ولم يزل العلماء يعاملونهم معاملة المسلمين في نكاحهم، وإنكاحهم، والصلوة على موتاهم، ودفنهم في مقابرهم[13].

ومقالات العلماء المناقضة للتكفير باللازم والمآل والتركيب، لا يمكن لأحد أن يحصيها، وكل ما جمعته هنا إنما هو طرف يسير من ذلك.

ولا أعرف إماماً واحداً قال بالت��فیر باللازم والمآل والتركيب! ما اسمه؟ وأين هو؟ وما كتابه؟ ولذا جسر ابن رشد الحفيد على إضافة طريقة التكفير بالمآل إلى أهل البدع![14].

ومن هؤلاء العلماء الذين وقفت على تقريراتهم التي تضاد التكفير بالمآل (ستأتي نصوصهم مفصلة، وهنا إشارة فقط):

1. الشافعي: فقد قدم استقراء نوعياً في عدم رد شهادة أهل الأهواء، فضلاً عن تكفيرونهم باللازم والمآل والتركيب.

2. ابن رشد الجد: فقد نقل الإجماع على عدم التكفير بالتركيب.

3. ابن حزم الظاهري: الذي يحبه المجاهدون في سبيل الله، ويقدمونه لصدعه بالحق، حتى كان لسانه كسيف الحاج قوة وصرامة، ولقوله الشديد في الطوائف المقاتلة، حتى قال: (إنهم لو علموا أن في عبادة الصليبان تمشية أمرهم لبادروا إليها)[15]، ومقالته المشهورة: (اعلموا أنه لو لا المجاهدون لهلك الدين، ولكننا ذمة لأهل الكفر)[16]، ولمجانبته المنتسبين إلى الفقه البابسين جلود الصنآن على قلوب السباع، المزينين لأهل الشر شرهم، الناصرين لهم على فسقهم)[17].

ومع كل هذا: فقد كان ابن حزم على رأس المحذرين من التكفير باللازم، وأنه كذب على صاحبه، وتبعه على هذا الحرف ابن تيمية، والذي جاء دوره الآن.

4. ابن تيمية: شيخ الإسلام، الذي كانت علوم الإسلام بين عينيه، والذي آل مدار فقه السلف عليه، ومرجعاً لفهم كلامهم، وهو الذي تدرس كتبه في الجامعات والجامعات، وعلى ضوء فكره تصاغ المناهج، وهو الذي قدم حياته في سبيل عقيدة السلف، وما انتهى إليه بحثه، حتى سجن في مسائل الطلاق والأيمان ونحوها، ولم يزل يبتلى في ذات الله حتى مات في سجن القلعة معتقلًا.

وقد كان ابن تيمية: كثير التحذير من التكفير باللازم، ويقول للذين يؤذونه من المبتدةة من مشيختهم: لو قلت بقولكم لکفرت، ولكن أنا لا أکفرکم، لأنکم جهال لا تعرفون لوازم قولکم.

5. مشيخة المقاصد وخبراء المال: (أبو حامد الغزالى، والعز ابن عبد السلام، والقرافي، وابن دقيق العيد، وابن القيم، والشاطبي)، وإذا قالت حذام فصدقوها.

6. دعاة الاجتهاد، ونبذ التقليد: (ابن الوزير اليماني، والمقبلي، والصنعاني، والشوکاني).

7. غير هؤلاء كثير من فقهاء الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية، وغيرهم من لا ينتسبون إلى مذهب، ومنهم: (القاضي عياض، والرازي، والنوي)، وعلي ابن العطار، مشيخة الشاطبي من الباقيين والمغاربة، والزرتشي، والبلقيني، وابن العراقي، وابن حجر العسقلاني، والساخاوي، وابن أمير الحاج الحنفي، وابن حجر الهيثمي، والحموي الحنفي، وحسن العطار، والسعدي).

هؤلاء هم علماء الإسلام من كل مذهب، وبكل لون، وفي كل اتجاه، فإن لم يكونوا هم فعمن نأخذ ديننا؟

ولهذا – فيما أعلم – لم يصرح أحدٌ من الأئمة بالتكفير باللازم أو بالتركيب، وإنما غاية ما هناك تخرج بعض المتأخرین لقولِ بتکفير أهل الأهواء الغلاة أو تکفير المعینین منهم، بيانه فيما يلي:

ما جاء عن بعض السلف، فتوهّم منه أنه من التکفير بالمال فعلی ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما نُقل عنهم في تکفير الأعیان.

القسم الثاني: تنزيل بعض النصوص التي فيها وصف الكفر على أهل الأهواء.

المنقول عن السلف في هذين القسمين لا يقتضي أنهم اعتبروا فيه الكفر بالمال، وإنما الظاهر أنهم اعتبروا البدعة المكفرة في نفسها، كمقالة القدرة الغلاة في إنكار العلم والقدر، وإضافة الجهل والعجز، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، ونحو ذلك مما لا تنقاد الألسن إلى حکایتها، وهذا قول شهير للسلف في تکفير الغلاة من أهل الأهواء، ولم ينتشر إطلاقها إلا على رؤوس الضلالة منهم، وقد ناظروهم، وأقاموا الحجج عليهم؛ فأين هذا من التکفير بالمال واللازم والتركيب؟ أتصحو؟ أم فؤادك غير

وقد حمل جماعة من أهل العلم: جملة من نصوص الوعيد على أهل الأهواء، أو الذين ارتدوا عن دينهم من هذه الأمة، كقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعَةً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ} [الأنعام: 159][18]، قوله تعالى: {يَوْمَ تَبَيَّضُ وُجُوهٌ وَتَسُودُ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرُتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ} [آل عمران: 106]، إلى غير ذلك من الآيات[19]، ومن الأحاديث: قوله صلى الله عليه وسلم: (لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض)[20]، وأنها في أهل القبلة من هذه الأمة، إما من أهل الأهواء الغلابة، أو الذين ارتدوا على أدبارهم، ونكصوا، كما تفيده بعض النصوص.

ومن هذا الباب: ما نقله ابن رشد الجد عن الإمام مالك من الخلاف عنه في التكفير بالمال، فنقل عنه قولين في ذلك، أحدهما: أن آية سورة آل عمران: {يَوْمَ تَبَيَّضُ وُجُوهٌ وَتَسُودُ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرُتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ} [آل عمران: 106] هي أشد آية على أهل الاختلاف من أهل الأهواء[21]، هذا غاية ما ورد عن الإمام مالك، وليس فيه تصريح بالකفر بالمال، فإن كانت هذه الرواية مفيدة لکفر أهل الأهواء، فمراده يقينا الغلبة من أهل الأهواء، فلا أحد يقدر أن يقول إن الإمام مالك كان يکفر كل أهل الأهواء.

وقد كان کفر الغلبة منهم قولهم، لأن قولهم يؤول إلى قول کفر، ويدل على هذا أن ابن رشد نفسه الذي فسر قول إمامه بالتكفير بالمال، قد اتضحت أنه يريد تکفير الغلبة من أهل الأهواء الذين لا ينبغي أن يختلف في کفرهم.

ولذا نقل ابن رشد أيضا: الإجماع على عدم التکفير بالتركيب، وبالضرورة فإنه على رأس هؤلاء إمامه الإمام مالك؛ فهل يعقل أن ينقل الإجماع، ويفوته قول الإمام مالك، الذي أمضى عمره في جمع أقواله وشرحها؟!

ولا فرق بين التکفير بالمال والتکفير بالتركيب إلا في عدد المقدمات إن صح هذا الفرق، وهو فرق غير مؤثر، فهو في الأخير مال قوله الذي ينتفي منه، سواء كان مال قوله بمقدمة واحدة أو بمقدمتين.

ولابن رشد موضع آخر: بين فيه أنه لا يکفر باللازم البين إلا بعد أن يستفهم منه في اعتقاد لزومه، فماذا بقي بعد ذلك؟

ثم إن أعلم الناس بفقه الإمام مالك، هم أصحابه المالكيّة، ومع ذلك لم يقولوا بالتكفير بالمال، بل نص المحققون منهم أن لازم المذهب ليس بمذهب، وقرروا في متونهم أن الكفر لا يكون باللازم إلا إذا كان بينا يدرك ضرورة، كما سبق التمثيل بالأمثلة التي يصعب إمارتها على اللسان.

فكيف إذا كان هذا المنقول عن الإمام مالك في التکفير بالمال مخالف لقول آخر له في عدم التکفير بالمال، ونقله ابن رشد الجد نفسه؟!

إذن: لم يصرح الإمام مالك ولا في موضع واحد بالقول بالتكفير بالمال، وإنما لقوله في تفسير بعض الآيات التي فيها وصف الكفر بأنها في أهل الأهواء، فتوهم من ذلك أنه يقول بالتكفير بالمال، والحق أن مرامه الغلبة من أهل الأهواء، وأن کفرهم إنما كان لنفس قولهم لأنه يؤول إلى قول کفر.

القسم الثالث: مقالات لا تثبت تحت قانون الصناعة النقدية:

مثال ذلك: نَقل الحنابلة في ترجمة إمامهم الإمام أحمد، عن الشافعي من قوله: (من أبغض أحمَد فهو کافر، فقال له الربيع بن سليمان: تطلق عليه اسم الكفر؟ فقال: نعم، من أبغض أحمَد بن حنبل، عاند السنة، ومن عاند السنة، قصد الصحابة، ومن قصد الصحابة، أبغض النبي، ومن أبغض النبي صلى الله عليه وسلم کفر بالله العظيم)[22].

والجواب: أن هذا ومثله لا يمكن أن يصدر عن رجل له مسكة علم؛ فكيف بالشافعي الإمام مؤسس علم الأصول؟ وكيف وهو صاحب الاستقراء الفاحض عن السلف في عدم رد شهادة أهل الأهواء فضلاً عن تكفير من يبغض الإمام أحمد.

ربما كانت العبارة: إنما يبغض أحمد الكفار، لمقامه في الإسلام، ثم تحولت بفعل النقلة، ثم فسرت تخرجاً من بعضهم، حتى انتهت إلى الصورة المشوهة التي رأيت!

يمكن أن يكون أي شيء في الدنيا سوى هذه العبارة المنكرة، التي نقلت بلا إسناد في كتب تراجم الحنابلة في تعظيم الإمام أحمد! ولا يخفاك ما في التراجم من المبالغات التي لا يصدقها عقل ولا شرع، ولها قصص عجب في عجب!

ثم أين هذه العبارة في كتب الشافعية؟ ولماذا لم ينقلوها عنه، ويستشكلوها كما استشكلوها قوله في تكفير حفص الفرد القائل بخلق القرآن، مع أنه ناظره، وأقام الحجة عليه، والقائل بخلق القرآن كافر عنده؛ فأين هذه المسألة من تلك؟[23].

ولا نتعجب من ورود مثل هذا في كتب التراجم ونحوها لكن أن يكون أصلاً ومنهجاً في باب التكفير! فلا ولا، ثم لا.

ومن مبتكرات المسلمين: هذا المنهج النقيدي المحكم في استخراج الأصول والقواعد والمسائل الكبار، وإمرارها تحت مجهر الفحص والنقد، فما كل عبارة أو حكاية تروى عن العلماء تصلح أن تكون قوله، وربما يتطور الأمر عند أولئك إلى أن تكون أصله ومنهجه! حتى انتهي الأمر إلى أن صارت عقيدة محكمة للسلف! وإن لم يخطر على بال أحد من السلف!

فكيف إذا كان المنقول عن هذا الشخص مجرد تخرير، ينكره هذا الشخص بنصه في كتبه التي خطها بيده؟ وكيف إذا كانت أصوله ومنهجه تأباه؟ وكيف إذا كان هذا مفارقًا لقول العلماء كافة؟

إن الأصول لا تقرر ولا تبني بناء على رواية مشكلة؛ لأن استنتاج الكليات من الجزئيات إنما يعتمد كثرتها لتنتفي الخصوصيات، ويعزز القدر المشترك، وأما الفرد المعين، فيحتمل أن يكون الحكم فيه لأمر يخصه، كما قرره ابن دقيق العيد[24].

وقد بين ابن القيم الواجب في المقالات الضعيفة المروية عن العلماء، فقال: (إن كنا قد حذرنا زلة العالم وقيل لنا: إنها من أخوف ما يخاف علينا، وأمرنا مع ذلك أن لا نرجع عنه، فالواجب على من شرح الله صدره للإسلام إذا بلغته مقالة ضعيفة عن بعض الأئمة أن لا يحكى لها لمن يتقلدتها، بل يسكت عن ذكرها إن تيقن صحتها، وإلا توقف في قبولها؛ فكثيراً ما يحكى عن الأئمة ما لا حقيقة له، وكثير من المسائل يخرجها بعض الأتباع على قاعدة متبعه مع أن ذلك الإمام لو رأى أنها تفضي إلى ذلك لما التزمها، وأيضاً فلازم المذهب ليس بمذهب، وإن كان لازم النص حقاً؛ لأن الشارع لا يجوز عليه التناقض، فلازم قوله حق، وأما من عداه فلا يمتنع عليه أن يقول الشيء ويخفي عليه لازمه، ولو علم أن هذا لازمه لما قاله؛ فلا يجوز أن يقال: هذا مذهب، ويقول ما لم يقله)[25].

الخلاصة :

التكفير بالمال مسلك منحرف بإجماع العلماء، مخالف لما سار عليه السلف، وهو من طرائق أهل الأهواء والجهل والعدوان، وهو نوع من الافتراء والبهتان الذي ينبغي التنزه عنه لمصادمته لبعض مبادئ العقول، ولرواسخ القواعد الشرعية فلا ينبغي أن يقع حوله أدنى خلاف، وكل ظواهر الشرع صريحة في أن المؤاخذة لا تكون إلا بما يقع به التصرير قولاً أو فعلاً[26].

قال ابن دقيق العيد: (ومَنْ وَصَفَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ بِالْكُفَّارِ فَقَدْ رَتَبَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَهُ: «حَارَ عَلَيْهِ»)[27]، أي رجع عليه، وهذا وعيد عظيم لمن كفر أحداً من المسلمين، ولم يكن كذلك، وهي ورطة[28] عظيمة، وقع فيها خلقٌ كثير

من المتكلفين، ومن المنسوبين إلى السنة وأهل الحديث، لما اختلفوا في العقائد، فغلوظوا على مخالفهم، وحكموا بکفرهم) .[29]

نصوص أهل العلم (1376-204) :

1. الشافعي (204):

قال: (ذهب الناس من تأويل القرآن والأحاديث أو من ذهب منهم إلى أمور اختلفوا فيها، فتبينوا فيها تبيناً شديداً، واستحل فيها بعضهم من بعض ما تطول حكايته، وكان ذلك منهم متقادماً منه ما كان في عهد السلف وبعدهم إلى اليوم، فلم نعلم أحداً من سلف هذه الأمة يقتدى به، ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد بتأويل وإن خطأه وضلله ورأه استحل فيه ما حرم عليه، ولا رد شهادة أحد بشيء من التأويل كان له وجه يحتمله وإن بلغ فيه استحلال الدم والمال أو المفرط من القول)[30].

وقد فرح النووي بهذا المقالة، وطرأ أيما طرب، وقال: هذا نصه بحرى، وفيه التصرير بما ذكرنا[31].

ولهذا الاستقراء الذي قدمه الشافعي ثقل خاص لأمررين:

الأول: وفاته المبكرة سنة 204هـ.

الثانية: خبرته بمدارس الفقهاء (الحجاز، الكوفة، بغداد، مصر)، فهو صاحب الرحلات الفقهية.

2. البخاري (256):

عقد البخاري بابين في " صحيحه" في التحذير من التكفير بغير هدى: باب من كفر أخاه بغير تأويل، باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً، وأورد فيما عدة نصوص تفيد ذلك[32].

3. ابن حزم (456):

قال ابن الوزير اليماني: (قد صنف العلامة أبو محمد بن حزم الفارسي مصنفاً حافلاً في المنع من تكثير أهل القبلة)[33]، عنوانه: (الصادع والرادع في الرد على من كفر المتأولين من فرق المسلمين والرد على من قال بالتقليد)[34]).

قال ابن حزم: (أما من كفر الناس بما تؤول إليه أقوالهم خطأ؛ لأنه كذب على الخصم وتقويل له ما لم يقل به، وإن لزمه فلم يحصل على غير التناقض، فقط والتناقض ليس كفراً، بل قد أحسن إذ فر من الكفر).

وأيضاً: فإنه ليس للناس قول إلا ومخالف ذلك القول يلزم خصم الكفر في فساد قوله وطرده... وكل فرقة فهي تنتهي بما تسميها به الأخرى وتکفر من قال شيئاً من ذلك، فصح أنه لا يکفر أحد إلا بنفس قوله ونص معتقده، ولا ينتفع أحد بأن يعبر عن معتقده بلفظ يحسن به قبحه لكن المحكوم به هو مقتضى قوله فقط)[35].

4. أبو حامد الغزالى (505):

نقل ابن الوزير اليماني عنه إنكاره للتکفير بالمال في كتابه التفرقة[36].

5. ابن رشد الجد (520):

قال: (من أهل الأهواء ما هو اعتقادهم كفر فلا يختلف في تکفيرهم، ومنه ما هو خفيف لا يؤدي بمعتقديه إلى الكفر إلا بالتركيب، وهو أن يلزم على قوله ما هو أغلظ منه وعلى ذلك الأغلظ ما هو أغلظ حتى يقول به ذلك الأغلظ إلى الكفر، فهذا لا

6. القاضي عياض (544):

قال: (من قال بالمال لما يُؤديه إليه قوله، ويسوقه إليه مذهب: كَفَرْه .. فَكَانُوهُمْ صَرَحُوا عِنْدَهُ بِمَا أَدَى إِلَيْهِ قَوْلَهُمْ، وَهُكُنَا عِنْدَهُمْ هُذَا سَائِرٌ فَرْقٌ التَّأْوِيلِ مِنَ الْمُشَبَّهَةِ وَالْقَدْرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ).

ومن لم ير أخذهم بمال قولهم، ولا أزمهم موجب مذهبهم: لم ير إكفارهم؛ لأنهم إذا وقفوا على هذا قالوا: ... نحن ننتفي من القول بالمال الذي ألزمتموه لنا، ونعتقد نحن وأنتم أنه كفر؛ بل نقول: إن قولنا لا يُؤدي إلينا على ما أصلناه.

فعلى هذين المأخذين: اختلف الناس في إكفار أهل التأويل، وإذا فهمته اتضح لك الموجب لاختلاف الناس في ذلك.

والصواب: ترك إكفارهم، والإعراض عن الحتم عليهم بالخسران، وإجراء حكم الإسلام عليهم في قصاصهم، ووراثتهم، ومناكحتهم، ودياتهم، والصلة عليهم، ودفنهم في مقابر المسلمين، وسائر معاملاتهم، لكنه يغليظ عليهم بوجيع الأدب، وشديد الزجر والهجر؛ حتى يرجعوا عن بدعهم، وهذه كانت سيرة الصدر الأول فيهم، فقد كان نشأ على زمن الصحابة - رضي الله عنهم - وبعدهم في التابعين من قال بهذه الأقوال من القدر، ورأي الخارج والاعتزال، مما أزاحوا لهم قبراً، ولاقطعوا لأحد منهم ميراثاً، لكنهم هجروهم، وأدبوهم بالضرب والنفي والقتل على قدر أحوالهم؛ لأنهم فساق، ضلال، عصاة، أصحاب كبائر عند المحققين وأهل السنة؛ منم لم يقل بکفرهم، خلافاً لمن رأى خلاف ذلك، والله الموفق للصواب).[38]

7. ابن رشد الحفيد:

قال: (أكثر أهل البدع إنما يكفرون بالمال، وخالف قول مالك في التكبير بالمال، ومعنى التكبير بالمال أنهم لا يصرحون بقول هو كفر، ولكن يصرحون بأقوال يلزم عنها الكفر، وهو لا يعتقدون ذلك اللزوم).[39]

هذا كلام ابن رشد الحفيد، وهو ينقل الخلاف عن جده عن الإمام مالك، وتقدمت الإشارة إلى ذلك.

8. عليه مشى: فخر الدين الرازي (606)[40]:

9. العز ابن عبد السلام (660):

قال: (لازم المذهب ليس بمذهب .. فلا يجوز أن ينسب إلى مذهب من يصرح بخلافه وإن كان لازماً من قوله).[41]

10. النووي (676):

قال: (جمهور الفقهاء من أصحابنا وغيرهم لا يكفرون أحداً من أهل القبلة ... ولم يزل السلف والخلف على الصلاة خلف المعتزلة، وغيرهم، ومناكحتهم، وموارثتهم، وإجراء أحكام المسلمين عليهم).[42]

11. القرافي (684):

نقل ابن الشاط (723): عن القرافي: أنه لا يقول بالكفر بالمال.[43].

12. ابن دقيق العيد (702):

اعتبر الإمام ابن دقيق العيد: أنَّ السبب الذي دَعَى بعضُهُمْ إِلَى تَكْفِيرِ الْمُبَتَدِعَةِ هُوَ اعْتِبَارُهُ أَنَّ مَالَ الْمَذَهَبِ مَذَهَبُهُ، وَيَقُولُ: الْمَعْتَزَلَةُ كُفَّارٌ؛ لَأَنَّهُمْ وَإِنْ اعْتَرَفُوا بِأَحْكَامِ الصَّفَاتِ فَقَدْ أَنْكَرُوا الصَّفَاتَ، وَيُلَازِمُ مِنْ إِنْكَارِ الصَّفَاتِ إِنْكَارُ أَحْكَامِهَا، وَمَنْ أَنْكَرَ

أحكامها فهو كافر، وكذلك المعتزلة تنسب الكفر إلى غيرها بطريق المال[44].

13. علي ابن العطار (ص724):

قال في لازم المذهب هل هو مذهب: (الصحيح الذي عليه جمهور العلماء أنه ليس بمذهب ولا قول، والله أعلم، وهذا معنى قول أئمة المنطق في الماهية الساذجة، التي لا ينظر إلى سابقتها ولا حقتها، بل ينظر إلى ذاتها من حيث هي) [45].

14. ابن تيمية (728):

قال: (كان أهل العلم والسنّة: لا يكفرون من خالفهم وإن كان ذلك المخالف يكفرهم؛ لأن الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله كمن كذب عليك وزني بأهلك ليس لك أن تكذب عليه وتزني بأهله؛ لأن الكذب والزنّا حرام لحق الله تعالى، وكذلك التكبير حق لله فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله).

وكتب أقوال للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أن الله تعالى فوق العرش لما وقعت محنتهم: أنا لو وافقتم كنـت كافرا لأنـي أعلم أنـ قولـكم كـفرـ وأنـتم عندـي لا تـكـفـرـونـ؛ لأنـكم جـهـالـ وـكـانـ هـذـا خـطـابـا لـعـلـمـائـهـ وـقـضـاتـهـ، وـشـيوـخـهـ وـأـمـرـائـهـ، وـأـصـلـ جـهـلـهـ شـبـهـاتـ عـقـلـيـةـ حـصـلـتـ لـرـؤـوسـهـمـ فـي قـصـورـ مـعـرـفـةـ الـمـنـقـولـ الصـحـيـحـ وـالـمـعـقـولـ الـصـرـيـحـ الـمـوـافـقـ لـهـ، وـكـانـ هـذـا خـطـابـاـ، فـلـهـذـاـ لـمـ نـقـابـلـ جـهـلـهـ وـأـفـرـاءـهـ بـالـتـكـبـيرـ بـمـثـلـهـ)[46].

وقال: (ليس كل من تكلم بالكفر يكفر، حتى تقوم عليه الحجة المثبتة لکفره ... فلازم المذهب ليس بمذهب، إلا أن يستلزم صاحب المذهب، فخلق كثير من الناس ينفون ألفاظاً أو يثبتونها، بل ينفون معاني أو يثبتونها، ويكون ذلك مستلزمًا لأمور هي كفر، وهم لا يعلمون بالملازمة، بل يتناقضون، وما أكثر تناقض الناس لا سيما في هذا الباب، وليس التناقض كفراً) [47].

وقال عن البكري: (قول هذا المفترى وأمثاله يجر إلى مثل هذا لكنهم لا يعرفون أصل قولهم ولو زمانه، بل هم على عادة تعودوها واتباع لشيخ لهم فيهم نوع من علم ودين ليس لهم خبرة بحقيقة ما جاء به الرسول) [48].

وقال: (الصواب: أن مذهب الإنسان ليس بمذهب له إذا لم يلتزمـهـ، فإـنهـ إـذـاـ كـانـ قـدـ أـنـكـرـهـ وـنـفـاهـ كـانـتـ إـضـافـتـهـ إـلـيـهـ كـذـبـاـ عـلـيـهـ، بل ذلك يدل على فساد قوله وتناقضه ...

ولو كان لازم المذهب مذهبـاـ: للزم تكـفـيرـ كلـ منـ قالـ عنـ الاستـوـاءـ أوـ غـيـرـهـ منـ الصـفـاتـ أـنـهـ مـجـازـ لـيـسـ بـحـقـيـقـةـ، فـإـنـ لـازـمـ هـذـاـ القـوـلـ يـقـتـضـيـ أـنـ لـاـ يـكـونـ شـيـءـ مـنـ أـسـمـائـهـ أوـ صـفـاتـهـ حـقـيـقـةـ ...ـ وـلـازـمـ قـوـلـ هـؤـلـاءـ يـسـتـلـزـمـ قـوـلـ غـلـادـ الـمـلـاـحـدـةـ الـمـعـطـلـيـنـ الـذـيـنـ هـمـ أـكـفـرـ مـنـ الـيـهـودـ وـالـنـصـارـىـ،ـ لـكـنـ نـعـلـمـ أـنـ كـثـيرـاـ مـمـنـ يـنـفـيـ ذـلـكـ لـاـ يـعـلـمـ لـوـازـمـ قـوـلـهـ)[49].

15. الذهبي (748):

قال: (تعوذ بالله من الهوى والمراء في الدين وأن نكر مسلماً موحداً بلازم قوله وهو يفر من ذلك اللازم وينزه ويعظم رب)[50].

16. ابن القيم (751):

قال: (لازم المذهب ليس بمذهب فقد يذكر العالم الشيء ولا يستحضر لازمه حتى إذا عرفه أنكره) [51].

وقال: (فيما لله العجب كيف لا يستحي العاقل من المجاهرة بالكذب على أئمة الإسلام، لكن عذر هذا وأمثاله أنهم يستجيبون نقل المذاهب عن الناس بلازم أقوالهم، و يجعلون لازم المذهب في ظنهم مذهبـاـ) [52].

وعقد ابن القيم فصلاً في نونيته عن لازم المذهب هل هو مذهب أم لا؟ ومما قال فيها:

ولذاك لم يك لازماً لمذاهب الـ ... علماء مذهبهم بلا برهان

فالمقدمون على حكاية ذاك مد ... هبهم أولو جهل مع العدوان

لا فرق بين ظهوره وخفائه ... قد يذهلون عن اللزوم الداني

سيما إذا ما كان ليس بلازم ... لكن يظن لزومه بجنان[53]

17. الشاطبي (790):

ذكر الشاطبي: أن ابن الطيب ذهب إلى التكفير بالمال، في تكفيره جملة من الفرق[54].

لعله يريد: القاضي أبا بكر محمد بن الطيب الباقلاني، وهذا استنتاج بالمال! فيما أن ابن الطيب كفر جملة من الفرق، فهذا يعني أنه يقول بالكفر بالمال، وهذا يعود بنا إلى ما سبق في مناقشة ما نقل عن الإمام مالك من تكفير الغلة من المبتدة، وأن تكفيرهم كان لنفس قولهم لا لما يؤول إليه قوله، فلا تلازم بين تكفير غلة أهل الأهواء وبين اعتبار التفكير بالمال.

وقال: (الذى كنا نسمعه من الشيوخ أن مذهب المحققين من أهل الأصول: أن الكفر بالمال ليس بكافر في الحال، كيف والكافر[55] ينكر ذلك المال أشد الإنكار ويرمي مخالفه به، فلو تبين له وجه لزوم الكفر من مقالته لم يقل بها على حال)[56].

وشيوخه هؤلاء: هم البجائيون والمغربيون كما سماهم في موضع آخر[57].

18. الزركشي (794):

قال: (لازم المذهب ليس بمذهب على الصحيح)[58].

19. البلقيني (805):

قال: (الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقديره بإنكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس)[59])، قال الصناعي: هذا هو الإنفاق([60]).

20. ابن العراقي (826):

قال : (الصحيح أن لازم المذهب ليس بمذهب)[61].

21. ابن الوزير اليماني (840):

قال: (التفهير بالإلزام، وما المذهب رأى محضر لم يرد به السمعُ لا توافرًا، ولا أحاداً، ولا إجماعاً، وهو عندى في غايه الضعف، والفرض أن أدلة التكهير والتفسيق لا تكون إلا سمعيةً، فانهت القاعدة، وبقي التكهير به على غير أساس).

إنا نعلم بالضرورة منهم ضد ما ألزمهم، فكيف يصح لنا أن نلزمهم التكذيب، ونحن نعلم منهم التصديق؟!.

وقد ورد من الأدلة السمعية ما يعارض ذلك الظن لغير أهل التأويل مما هو أرجح منه، فالظن الحاصل بهذا وما في معناه من الحديث أقوى من ظن التكهير المستند إلى القياس، وقد بسطتُ هذا في غير هذا الموضوع في هذا الكتاب، والله الهادي

وله الحمد والمنة)[62].

22. ابن حجر العسقلاني (852):

قال: (الذي يظهر أن الذي يحكم عليه بالكفر من كان الكفر صريح قوله، وكذا من كان لازم قوله، وعرض عليه فالالتزام، أما من لم يتلزمه وناضل عنه؛ فإنه لا يكون كافرا، ولو كان اللازم كفرا) [63].

23. ابن أمير الحاج الحنفي (879):

قال: (لازم المذهب ليس بمذهب لصاحبه فمن يلزمته الكفر ولم يقل به فليس بكافر، وعليه مشى الإمام الرazi والشيخ عز الدين بن عبد السلام)[64].

24. السخاوي (902):

قرر السخاوي: ما تقدم من قول النووي، وأبن دقيق العيد وابن حجر العسقلاني[65].

25. ابن حجر الهيثمي (974):

قال: (الصواب عند الأكثرين من علماء السلف والخلف أنا لا نكفر أهل البدع والأهواء إلا إن أتوا بمكفر صريح لا استلزماتي؛ لأن الأصح أن لازم المذهب ليس بلازم، ومن ثم لم ينزل العلماء يعاملونهم معاملة المسلمين في نكاحهم، وإنكاحهم، والصلوة على موتاهم، ودفنهم في مقابرهم؛ لأنهم وإن كانوا مخطئين غير معذورين حقت عليهم كلمة الفسق والضلالة إلا أنهم لم يقصدوا بما قالوه اختيار الكفر، وإنما بذلوا وسعهم في إصابة الحق فلم يحصل لهم، لكن لتقديرهم بتحكيم عقولهم، وأهويتهم، وإعراضهم عن صريح السنة والآيات من غير تأويل سائغ، وبهذا فارقوا مجتهدي الفروع فإن خطأهم إنما هو لعذرهم بقيام دليل آخر عندهم مقاوم لدليل غيرهم من جنسه فلم يقصروا، ومن ثم أثبوا على اجتهادهم)[66].

26. الحموي (1098):

قال: (لازم المذهب ليس بمذهب)[67].

27. المقبلي الكوكباني اليمني (1108):

تقدّم نقلُ المثالين العجيبين اللذين حكاهما في عصره في مكة من التكفير بالمال[68].

28. الصناعي (1182):

يرى الصناعي: أنَّ أحقَّ الفرق بأنَّهم خرقو حجابِ الهيبة في بابِ التكفير همُ الخارج؛ فإنَّهم كفروا المسلمين، وأول منْ كفروه رأسُ المسلمين وسابقُهم إِلَيْهِ أميرُ المؤمنين، وهم قائلون بتكفير صاحبِ الكبيرة وتخليده في النار)[69].

وفي شرح حديث ابن عمر رضي الله عنه في الصحيح: **(أيما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باه بها أحدهما إن كان كما قال ، وإن رجعت عليه)**: قال: (هذا زجر عن إطلاق الكفر على المسلم ومنه يعلم خطر التكفير باللازم وتكفير التأويل)[70].

وقال: (التحقيق أن لازم المذهب ليس بمذهب واعلم أنه قد تساهل الناس في هذه المسألة تساهلاً كبيراً، وهو أمر خطير على أنا وجماعة المحققين لا ثبت كفر التأويل، وقد أوضحتناه في غير هذا الموضع في رسالة مستقلة)[71].

وقال: (جزم المحققون بأن لازم المذهب ليس بمذهب؛ لأنه لا يقطع بأنه قصده قائله بل لا نظن، وكذلك التخاريج على كلام

أئمة العلم لا تكون مذهبها لمن خرجوا عنه، وذلك لقصور البشر، وأنه لا يحيط علمه عند نطقه بلوازم كلامه قطعاً ولا يقصدده)[72].

وقال: (قد علم يقيناً أن خطاب الشارع كله حق ودليل، وأما كلام العالم الذي تطرقه الغفلة والنسوان والذهول عن لوازمه فلما، ولهذا تقرر عند المحققين أن لازم المذهب ليس بمذهب، وقد بسطنا ذلك في رسالة منع التكثير بالتأويل، وفي سبل السلام إليه إشارة نافعة)[73].

29. الشوكاني (1250):

قال: (قد علم كل من كان من الأعلام أن التكثير بالإلزام من أعظم مزالق الأقدام، فمن أراد المخاطرة بيديه فعلى نفسه تجنبه)[74].

وقال: (لازم المذهب لا يجب أن يكون مذهبها، بل أكثر الناس يقولون أقوالاً ولا يتلزمون لوازمه، فلا يلزم إذا قال القائل ما يستلزم التعطيل أن يكون معتقداً للتعطيل، بل يكون معتقداً للإثبات ولكن لا يعرف ذلك اللزوم، وأيضاً فإذا كانت أصولهم التي بنوا عليها إثبات الصانع باطلة لم يلزم أن يكونوا هم غير مقررين بالصانع وإن كان هذا لازماً من قولهم إذا قالوا: إنه لا يعرف إلا بهذه الطريق، وقد ظهر فساده لزم أن لا يعرف، لكن هذا اللزوم يدل على فساد هذا النفي، ولا يلزم أن لا يكونوا هم مقررين بالصانع)[75].

30. ابن عابدين (1252):

قال: (إن وقع التصرير بکفر المعتزلة ونحوهم عند البحث معهم في رد مذهبهم بأنه کفر أي يلزم من قولهم بهذا الكفر، ولا يقتضي ذلك کفرهم؛ لأن لازم المذهب ليس بمذهبهم، وأيضاً فإنهم ما قالوا ذلك إلا لشبهة دليل شرعي على زعمهم، وإن أخطأوا فيه، ولزمه المحذون)[76].

31. ابن سعدي (1376):

قال : (التحقيق الذي يدل عليه الدليل أن لازم المذهب الذي لم يصرح به صاحبه ولم يشر إليه، ولم يتلزم به ليس مذهبها، لأن القائل غير معصوم، وعلم المخلوق مهما بلغ فإنه قاصر، فبأي برهان نلزم القائل بما لم يتلزم، ونقوله ما لم يقله، ولكننا نستدل بفساد اللازم على فساد الملزوم، فإن لوازم الأقوال من جملة الأدلة على صحتها وضعفها وعلى فسادها، فإن الحق لازمه حق، والباطل يكون له لوازم تناسبه)[77].

ينظر في الأبحاث المعاصرة:

1. "نظريات الإلزام" ص 51-60.
2. "شرح منظومة الإيمان" للدكتور عصام المراكشي ص 107-110.
3. "التكفير وضوابطه" للدكتور منقذ السقار ص 60.
4. "نواقض الإيمان القولية والعملية" للدكتور عبد العزيز آل عبد اللطيف ص 80، ومقالة له في مجلة البيان في الغلو في التكفير.
5. "تحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهد من الأقوال" للدكتور عياض السلمي ص 92.

6. "منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد" للدكتور عثمان علي حسني(2/701).

7. "التخريج عند الفقهاء والأصوليين" للدكتور يعقوب الباحسين (ص: 291).

8. "المجلى في شرح القواعد المثلى" (ص: 111).

9. الموسوعة العقدية – الدرر السنوية.

أما الفتاوى: فهي مشهورة، ملء السمع والبصر في كل مصر.

ملحق: التوسيع في ألفاظ التكفير عند الحنفية :

المنقول عن متأخري الحنفية من التوسيع في ألفاظ التكفير، فقد كان توسعًا في تحقيق الوصف الذي يحصل به الاستخفاف بالدين، أو الشك فيه، ونحو ذلك[78]، فلا بد في حقيقة الإيمان من عدم ذلك[79]، وأكثروا من بحث الأمثلة التي تدرج في ذلك على عادتهم[80]، وهو من اعتنائهم التام بتفصيل الأقوال والأفعال التي تقضي الكفر[81].

ومع ذلك، فقد تعقب الحنفية ما ورد في كتبهم بما يلي:

1. أن ذلك لا يوافق ما عليه الأئمة المتقدمون من الحنفية، كما نقله عنهم الطحاوي[82].

2. أن المتورعين من الحنفية والأئمة المحققين منهم، كالكمال ابن الهمام وابن نجيم، كانوا ينكرون أكثرها، ويخالفونهم في ذلك، وقد توارد الشرح على التنصيص على التحرز من الفتوى بتكفير مسلم.

3. أن ما ينقل من التوسيع في ألفاظ التكفير فإنه ليس من كلام الفقهاء المجتهدين، وإنما من غيرهم ممن لا يعرف بالاجتهاد، فلا يجوز تقليدهم، ولا عبرة بقول غير الفقهاء[83].

4. أن أكثر ألفاظ التكفير المذكورة لا يفتى بالتكفير فيها، ولا وجه للحكم بكفر قائلها إلا بنوع تكلف وتعسف، ولذا فلقد ألزم ابن نجيم نفسه ألا يفتى بشيء منها[84].

5. أن أكثر المنقول يخالف قواعد الحنفية:

– فإن أكثرها لا تتوافق أصل أبي حنيفة وعقidته في باب الإيمان، أنه لا يكفر أحداً من أهل القبلة بذنب[85].

– أن من قواعد الإمام أبي حنيفة أن من معه الأصل المحقق وهو الإيمان فلا يرفع إلا بيقين مثله يضاده[86].

– أن من قواعد الحنفية أنه لا يكفر بالمحتمل؛ لأن الكفر نهاية في العقوبة، فيستدعي نهاية في الجنابة، ومع الاحتمال لا نهاية[87].

– أنه متى ما أمكن حمل كلام القائل على محمل حسن فإنه يحمل عليه، فإذا كان في المسألة وجود توجيه التكفير، ووجه واحد لا يوجبه فعل المفتى أن يميل إلى عدم التكفير، إلا إذا صرحت بإرادة وجوب التكفير[88].

[1] قال ابن الوزير اليماني: (التكفير بمال المذهب، ويُسمى التكفير بالإلزام) العواصم والقواعد (4/367).

وقال د. عصام المراكشي: (المقصود بالتكفير بالمال هو التكبير بما يُؤول إليه اللفظ، وما يرجع إليه القول، ومعنى ذلك أن يقول قولاً يؤدي - عن طريق مجموعة من الوسائل الاستدلالية - إلى ما هو كفر صريح ... والحق: أن الفرق بين التكبير باللازم أو التكبير بالماطل، يعسر إيجاد الأمثلة المبينة لهذا الفرق. لذلك لم يفرق بينهما كثير من أهل العلم، فعبروا باللازم عن المال وبالعكس، ولكن التأمل في التعريفين اللذين ذكرت آنفاً، يجعلنا نجذب بالفرق مع إقرارنا بدقتها وغموضها) شرح منظومة الإيمان (ص: 108).

قللت: ونحوهما التكبير بالتركيب الذي نكره ابن رشد الجد، إلا أن فيه اعتبار عدة مقدمات.

[2] أخرجه البخاري (5/ 144 رقم 4269)، ومسلم (1/ 97 رقم 159).

[3] أخرجه البخاري (4/ 137 رقم 3344)، ومسلم (2/ 741 رقم 1064).

[4] العواصم والقواسم (371-4/367).

[5] العواصم والقواسم (367-4/367).

[6] شرح الإمام (315-4/317)، إحكام الأحكام (4/300).

[7] قال الدكتور عصام المراكشي: اللازم البين هو الذي يكتفي تصوره مع تصور ملزومه في جزم العقل باللازم بينهما.
شرح منظومة الإيمان (ص: 108).

[8] الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (301 / 4).

[9] المجلبي في شرح القواعد المثلثي في صفات الله وأسمائه الحسني (ص: 109).

[10] المعتمد لأبي الحسين البصري (313/2، 314)، تحرير المقال فيما تصح نسبة للمجتهد من الأقوال (90).

[11] العلم الشامخ ص 340، وعن حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجواب (2/173).

[12] البيان والتحصيل (16 / 364).

[13] مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (1 / 180).

[14] بداية المجتهد ونهاية المقتضى (4/ 242)، وقال الدكتور عبد العزيز آل عبد اللطيف: (التكفير بالمال هو حال بعض أهل البدع والمتأولين) نوافعن الإيمان القولية والعملية ص 80، وقال الدكتور منفذ السقار: (التكفير بلازم القول وقع به أهل البدع الذين يکفر بعضهم بعضًا...) التكبير وضوابطه (ص: 61)، وقال الدكتور عصام البشیر: (هذا القائل لا يجوز تکفیره، إذا كان لا يقول بما يؤديه إليه قوله، وهذا حال كثير من أهل البدع والأهواء، كما لا يخفى على المتنبي) شرح منظومة الإيمان ص 108.

[15] رسائل ابن حزم (3/ 176).

[16] رسائل ابن حزم (3 / 154).

[17] رسائل ابن حزم (3 / 173).

[18] قال ابن كثير: (الظاهر أن الآية عامة في كل من فارق دين الله وكان مخالفًا له، فإن الله بعث رسوله بالهدي ودين الحق ليظهره على الدين كله، وشرعه واحد لا اختلاف فيه ولا افتراق، فمن اختلف فيه {وكانوا شيئاً} أي: فرقاً كأهل الملل والنحل - وهي الأهواء والضلالات - فالله قد برأ رسوله مما هم فيه) تفسير ابن كثير (3/377).

[19] الاعتصام للشاطبي (3 / 129، 130).

[20] أخرجه البخاري (1/ 35 رقم 121)، ومسلم (1/ 81 رقم 65) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

[21] البيان والتحصيل (16 / 381).

[22] طبقات الحنابلة (1/29)، المقصد الراشد (1 / 69)

[23] تأول البيهقي وغيره تكبير الشافعى لحفص الفرد بأنه أراد كفر النعمة ونحو ذلك لقوله شهادة أهل الأهواء، ووافق هؤلاء ابن تيمية بأنه لو أراد كفره لسعى في قتله، والظاهر والله أعلم أن الشافعى كفر حفص الفرد لقوله بأن كلام الله مخلوق، فقد صرّح بأنه كافر بالله العظيم، وأقسم على ذلك في موضع، وكان بحضوره وإليه مصر، وهذا ما فهمه حفص نفسه، فقال: أراد قتلي، أشاطط الشافعى والله الذي لا إله إلا هو بدمي. وهذا ما يتفق مع قول الشافعى بأن من قال بأن كلام الله مخلوق فهو كافر، وقد رواه عنه الربيع وعلى بن سهل الرملى، وهذا هو ما حققه البلاذى فى حواشى الروضة، وبين أن قوله لشهادة أهل الأهواء إنما هو لمن لم تثبت عليه قضية معينة تقتضى كفره، وهذا نص عام، وقد نص نصا خاصا على تكبير من قال بخلق القرآن، والقول الخاص هو المقدم، وهو الذى فهمه أصحابه الكبار، وهو الحق، وبه الفتوى. روضة الطالبين ص 355، كفاية النبي لابن الرفعة (19/140)، حواشى الروضة للبلذى (1/83)، النجم الهاج للدميرى (10/323)، وينظر: آداب الشافعى ومناقبه (ص: 148، 149)، الشريعة للأجرى (1/508)، رقم 176)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (2/278، 279)، الأسماء والصفات للبيهقي (1/612 رقم 553)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (23/348).

[24] شرح الإمام (2/404، 405). (421).

[25] إعلام الموقعين (3/222، 223). (223).

[26] ينظر: شرح منظومة الإيمان للدكتور عصام المراكشى (107-110).

[27] عن أبي ذر رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من دعا رجلاً بالكفر أو قال: عدو الله، وليس كذلك إلّا حار عليه) أخرجه مسلم (1/79).

[28] ورطة: الهلاك، وأصلها الوحل تقع فيه الغنم، فلا تقدر على التخلص، وقيل: أصلها أرض مطمئنة، فلا طريق فيها يرشد إلى الخلاص، ثم استعملت في كل شدة وأمر شاق. «لسان العرب» (مادة: ورط)، وينظر: حاشية الصناعي على إحكام الأحكام (4/284).

[29] إحكام الأحكام (4/284).

[30] كتاب الأم للشافعى (كتاب الأقضية/ ما تجوز به شهاد أهل الأهواء).

[31] روضة الطالبين وعمدة المفتين (11/241).

[32] العواصم والقواسم في الذب عن سنة أبي القاسم (4/371).

[33] العواصم والقواسم في الذب عن سنة أبي القاسم (4/371).

[34] رسائل ابن حزم (1/4)، العواصم من القواسم (4/371)، الذخيرة في محسن أهل الجزيرة (1/143)، «تنكرة الحفاظ (3/1152)، نفح الطيب (1/365).

[35] الفصل في الملل والأهواء والنحل (3/139، 140).

[36] العواصم والقواسم في الذب عن سنة أبي القاسم (4/367).

[37] البيان والتحصيل (16/364).

[38] الشفا بتعريف حقوق المصطفى (2/624-622)، الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد (ص: 368، 369).

[39] بداية المجتهد ونهاية المقتصد (4/242).

[40] العواصم والقواسم في الذب عن سنة أبي القاسم (4/367)، التقرير والتحذير على تحرير الكمال بن الهمام (3/319).

[41] قواعد الأحكام في مصالح الأنام (1/203).

[42] روضة الطالبين ص 239، 235.

[43] الفروق للقرافي (4/265).

[44] إحكام الأحكام (4/285).

[45] الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد (ص: 368، 369).

[46] الرد على البكري (باختصار ص 492 - 495).

[47] مجموع الفتاوى (5/306)، مجموع الفتاوى (16/461).

[48]) الرد على البكري (2/509).

[49]) مجموع الفتاوى (20/217).

[50]) الرد الوافر (ص: 20).

[51]) فتح الباري لابن حجر (12/337).

[52]) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: 615).

[53]) نونية ابن القيم (ص: 271).

[54]) الاعتصام للشاطبي (1/302).

[55]) كنا في المطبوعة، وهو مشكل بالنسبة لي، فهو لا يكفره، فعل الصواب: "والكافر ..

[56]) الاعتصام للشاطبي (3/135).

[57]) الاعتصام للشاطبي (2/401, 402).

[58]) البحر المحيط (2/116, 353)، المتنور في القواعد الفقهية (3/91, 92, 93).

[59]) نقله عنه تلميذه ابن حجر بلغظ: قال شيخنا في شرح الترمذى «فتح الباري» (12/202).

[60]) «حاشية الصناعي» (4/286).

[61]) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (ص: 155)، التحبير شرح التحرير (2/579).

[62]) العواصم والقواسم في الذب عن سنة أبي القاسم (باختصار 4/367-371).

[63]) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/72, 73).

[64]) التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام (3/319).

[65]) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/73).

[66]) مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (1/180).

[67]) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر (2/200).

[68]) العلم الشامخ ص 340، وعنه حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (2/173).

[69]) «حاشية الصناعي» (4/284).

[70]) التنوير شرح الجامع الصغير لابنالأمير الصناعي (4/419).

[71]) إجابة السائل شرح بغية الآمل (ص: 126).

[72]) إجابة السائل شرح بغية الآمل (ص: 238).

[73]) إجابة السائل شرح بغية الآمل (ص: 402).

[74]) السيل الجرار المتدقق على حدائق الأزهار (ص: 979).

[75]) مجموع الفتاوى (16/461).

[76]) حاشية ابن عابدين (3/46).

[77]) توضيح الكافية الشافية ص 241.

[78]) النهر الفائق شرح كنز الدقائق (3/252).

[79] حاشية ابن عابدين (4 / 221).

[80] النهر الفائق شرح كنز الدقائق (3 / 252)، حاشية ابن عابدين (4 / 222).

[81] الإعلام بقواطع الإسلام (ص: 110).

[82] البحر الرائق (5 / 134).

[83] البحر الرائق (5 / 129)، النهر الفائق (3 / 252)، الإعلام بقواطع الإسلام (ص: 134).

[84] البحر الرائق (5 / 135)، حاشية ابن عابدين (4 / 224)، الإعلام بقواطع الإسلام (ص: 148).

[85] الإعلام بقواطع الإسلام (ص: 110).

[86] البحر الرائق (5 / 134)، حاشية ابن عابدين (4 / 224)، الإعلام بقواطع الإسلام (ص: 110).

[87] البحر الرائق (5 / 134).

[88] لسان الحكم (ص: 414)، البحر الرائق (5 / 135)، النهر الفائق (3 / 253)، مجمع الأئم (1 / 688)، حاشية ابن عابدين (4 / 224)، 229، 230، وينظر: الإعلام بقواطع الإسلام (ص: 110).

مؤسسة الدرر السنوية

المصادر: